دروس في مادة: **بيبليوغرافيا النقد العربي القديم**

لفائدة طلبة السنة الأولى (**ماستر " أدب عربي قديم"**) **الفوج الثالث**

عنوان الدرس العاشر: **العمدة في صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق (406ه-456ه)**

أ. بلقاسم دكدوك

ابن رشيق: هو أبو علي الحسن بن رشيق، المعروف بالقيرواني، ولد بالمسيلة سنة 406ه، وقيل: ولد بالمهدية، سنة 390ه، كان أبوه مملوكا روميا، من موالي الأزد، يعمل صائغا في المحمدية، حيث تعلم الأدب والشعر. ولم يلبث أن انتقل إلى جزيرة صقلية، فأقام بـ "مازرة"، إلى أن توفي سنة 456ه.

ألّف ابن رشيق كتبا كثيرة، هي: " العمدة" و " قراضة الذهب " و "الأنموذج"، وله ديوان شعر جمعه الدكتور "عبد الرحمن ياغي". ويُعد كتاب "العمدة" أهمها وأبعدها أثرا، وأكبرها حجما، وقد كتبه لأبي الحسن بن علي بن أبي الرّحال، الذي كان هو وأهله بمنزلة البرامكة. وتبدو في الكتاب مهارة ابن رشيق في عرض آراء النقاد السابقين، وقدرته على التصرف في نقلها، بحيث يظن القارئ أنها من ابتكاره، وهو يذكر ذلك في مقدمة كتابه، بقوله: " وعوّلت في أكثره على قريحة نفسي ونتيجة خاطري، خوفَ التكرار ورجاءَ الاختصار، إلا ما تعلق بالخبر، وضبط الرواية، فإنه لا سبيل إلى تغيير شيء من لفظه ولا معناه"[1] (ابن رشيق، العمدة، 3/1)

عندما نقارن كتاب " العمدة "، بما سبق من كتب وآراء، فإننا لا نجد إلا ابتكارا قليلا، لا يكاد يُذكر، " ودارس العمدة معذور إذا هو لم يستطع ردّ كل رأي إلى صاحبه، لأن ابن رشيق، ساقَ الكلام متصلا أحيانا، بحيث يخفى على القارئ، أن خيوط النسيج مأخوذة من مواضع مختلفة "[2] (إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص444،445)

ولكن هذه الطريقة التي اعتمدها في كتابه، لا تقلل من مكانته النقدية، فقد نال ابن رشيق مكانة مرموقة بين النقاد العرب عامة، ونقاد القرن الخامس الهجري خاصة، لأنه استطاع أن يثير القارئ ويجذبه إليه، على الرغم من اعتماده على آراء السابقين، واستخراجه أفضل ما عندهم، ولعل جاذبيته تعود إلى طرافة آرائه، وجرأته النقدية التي تمثلت في مخالفته للآراء المألوفة عند كبار النقاد، وفهمه العميق لوظيفة الشعر النفسية، وإيمانه بقيمة التجربة الحسية.

يعلّق الدكتور إحسان عباس، على هذه الميزات بقوله: " ورغم أن بعض تلك المميزات قد تجعل ابن رشيق ناقدا متفردا فإنه لم يستطع إلا أن ينزل على حكم العصر وأن يؤمن بمبدأ سياسة القول..فهو يرى أن شعر الذات قد يقبل فيه عفو الكلام، أما شعر المناسبات فلا بد أن يكون منقّحا، لأنه يواجه به أصحاب المناصب، وعليه أن يميز كل ذي منصب بما يلائمه من

القول.. وما يلام ابن رشيق على ذلك، فقد كان هذا أمرا متصلا بحياة الناس وقواعد معاملاتهم، ولكن ناقدا مثله، ما كان يجدر به أن يتسامح في شعر الذات، فإن النوعين أمام الناقد شيء واحد"[3] (إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص 444،445)

القضايا النقدية في كتاب العمدة:

1- اللفظ والمعنى: اهتم ابن رشيق بثنائية اللفظ والمعنى، وأولاهما عناية خاصة وكبيرة، فصوّر العلاقة الوثيقة بينهما، وبسط فكرته بقوله: " اللفظ جسم، وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم، يضعف بضعفه، ويقوى بقوته، فإذا سلم المعنى، واختل بعض اللفظ كان نقصا للشعر وهجمة عليه، كما يعرض لبعض الأجسام من العرج والشلل، والعور، وما أشبه ذلك، من غير أن تذهب الروح، وكذلك إن ضعف المعنى واختل بعضه كان اللفظ من ذلك أوفر حظ، كالذي يعرض للأجسام من المرض بمرض الأرواح. فإن اختل المعنى كله وفسد، بقي اللفظ مواتا لا فائدة فيه، وإن كان حسن الطلاوة في السمع، كما أن الميت لم بنقص من شخصه شيء في رأي العين، إلا أنه لا ينتفع به، ولا يفيد فائدة، وكذلك إن اختل اللفظ جملة، وتلاشى لم يصح له معنى لأنّا لا نجد روحا في غير جسم البتّة "[4] (ابن رشيق، العمدة، 80/1)

بيّن ابن رشيق موقف الشعراء من اللفظ والمعنى، فمنهم من يؤثر اللفظ على المعنى، فيجعله غايته وهمّه، حتى لتسمع أحيانا جَلَبة وقعقعة، ثم تفتش فلا تجد إلا معنى صغيرا، لا يتناسب مع هذه الجَلَبة، كما في قول ابن هانئ الأندلسي:

أصاخت، فقالت: وقع أجرد شيظم   وشامتْ، فقالت: لمع أبيض مخذم

وما ذُعرت إلا الجـــــرس حُليّـــــــــها   ولا رمـــــقتْ إلا برى في مخـــــدم

(أصاخ: أصغى. الأجرد: قصير الشعر، وهو صفة لموصوف محذوف، أي فرس أجرد. والشيظم: الفتى من النخيل. وشام البرق: نظر إليه أين يمطر. المخذم: القاطع)

(البرى: جمع برة، وهي كل حلقة من سوار، وقرط وخلخال. والمخدم: موضع الخلخال)

ويعلّق عليه بقوله: " وليس تحت هذا كله إلا الفساد، وخلاف المراد"[5](ابن رشيق، العمدة، 81/1) . ولعل ذلك ما جعل المعرّي، يقول في شعر ابن هانئ: " ما أُشبِّهه إلا برحى تطحن قرونا "[6] (ابن رشيق، العمدة، 81/1). غير إن ابن خلّكان، يعزو ذلك إلى تعصب المعري للمتنبي، مما ينفي أن شعره كله، جعجعة بلا طحن[7]. (ابن خلكان، وفيات الأعيان،5/2).

ومن الشعراء من يؤثر المعنى على اللفظ، فيطلب صحته، ولا يبالي حيث وقع من هجنة اللفظ وقبحه، وخشونته، كابن الرومي والمتنبي.ونبّه ابن رشيق إلى الألفاظ الشعرية، التي ينبغي للشاعر ألّا يعدوها، وأجاز التطرّف ببعض الألفاظ الأعجمية، ولكنه فصل

بين الشعر من جهة، والفلسفة والأخبار من جهة أخرى، فلم يسمح لهما بدخول الشعر إلا بقدر يسير، لأن الشعر هو " ما أطرب وهزّ النفوس وحرّك الطّباع. فهذا هو باب الشعر الذي وضع له، وبُني عليه، لا ما سواه "[8] (ابن رشيق، العمدة، 83/1).

2- الطّبع والصّنعة: تحدث ابن رشيق عن ثنائية المطبوع والمصنوع، دون أن يعرفهما، بوصفهما مصطلحيْن معروفين عند النقاد السابقين، فقال: " ومن الشعر مطبوع ومصنوع، فالمطبوع هو الأصل الذي وُضع أولا، وعليه المدار. والمصنوع، وإن وقع عليه هذا الاسم، فليس متكلّفا تكلّف أشعار المولَّدين، لكن وقع فيه هذا النوع الذي سموه، صنعة من غير قصد ولا تعمّل"[9] (ابن رشيق، العمدة، 129/1).

3- الاستعداد النفسي لقول الشعر: تنبّه ابن رشيق، إلى الحالة النفسية لقول الشعر، والأمور التي تسعف الشاعر، على شحذ قريحته، وهذا موضوع أثارهن بشر بن المعتمر، في صحيفته، وتوسّع فيه ابن قتيبة، وقد عرض طرق الشعراء في استجلاب الشعر، ثم بيّن رأيه في ذلك بقوله: " ومما يجمع الفكرة من طريق الفلسفة، استلقاء الرجل على ظهره، وعلى كل حال فليس مقفل بحار الخواطر، مثل مباكرة العمل بالأسحار عند الهبوب من النوم، لكوْن النفس مجتمعة، لم يتفرق حسّها في أسباب اللهو، أو المعيشة أو غير ذلك مما يعيبها.."[10] (ابن رشيق، العمدة، 139/1).

ومن هذا المنطلق تناول الحالة النفسية، عند الفرزدق، من جوانب مختلفة:

- من جانب العلاقة بين الفرزدق والزّمان.

- من جانب العلاقة بين الفرزدق والمكان.

-من جانب الفرزدق والتجربة الشعرية.

4- القديم والمحدث:

لم يأت ابن رشيق بشيء جديد، في قضية القديم والمحدث،إذ اكتفى بتلخيص آراء من سبقه من النقاد، وركّز على معالجتها من جانب المعاني، وأفرد لها بابا قرّر في أوله أن: " كل قديم من الشعراء، محدَث في زمانه، بالإضافة إلى من كان قبله "[11] (ينظر: أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، 370/21،373).

ويذكر سبب رفض أبي عمرو، وأصحابه شعرَ المولَّدين، فيقول: " وليس ذلك الشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد، وقلة ثقتهم بما يأتي به المولّدون، ثم صارت لجاجة "[12] (ابن رشيق، العمدة، 90/1).

وأيّد رأي ابن قتيبة، فقال: "فأما ابن قتيبة فقال: لم يقصر الله الشعر والعلم والبلاغة، على زمن دون زمن، ولا خصّ قوما دون قوم، بل جعل الله ذلك مشترَكا مقسوما بين عباده في كل دهر، وجعل كل قديم حديثا في عصره"[13] (ابن رشيق، العمدة، 91/1).

ويأتي بمثل للقدماء والمحدثين فيقول: " إنما مثل القدماء والمحدثين كمثل رجلين، ابتدأ هذا بناء، فأحكمه وأتقنه، ثم أتى الآخر فثقفه وزيّنه، فالكُلفة ظاهرة على هذا وإن أحسن، والقدرة ظاهرة على ذلك وإن خَشُن "[14] (ابن رشيق، العمدة، 92/1).

وهذا هو التكامل الفني في الشعر: أساس متين، وزينة مقتدرة، فللأول فضل التأسيس، وللآخر فضل التزيين.

5- الصدق والكذب: يرى ابن رشيق أن الشعر الخالد، هو ما يوافق الواقع، يقول: " وليس في العرب قبيلة إلا وقد نيل منها، وهُجيت وعيّرت، فحط الشعر بعضا منهم بموافقة الحقيقة، ومعنى صفحا على الآخرين، لما لم يوافق الحقيقة، ولا صادق موضع الرمية "[15] (ابن رشيق، العمدة، 147/2).

وحوّر معنى الكذب في الشعر، فقال: اجتمع الناس على قبح الكذب، ولكنهم وجدوا الكذب في الشعر حسنا، وتعرّض لقول المرزوقي: " الشعر أسنى مروءة الدنيّ، وأدنى مروءة السريّ "[16] (ابن رشيق، العمدة، 20/1،21).

فذهب إلى إن بعض الناس غاب عنه معنى هذه الجملة، وإنما الشعر لجلالته، يرفع من قدر الخامل إذا مُدح به، مثلما يضع من قدر الشريف إذا اتخذه مكسبا..وقد حُكي أن امرأ القيس، نفاه أبوه لما قال الشعر، وغفل أكثر الناس عن السبب، وذلك أنه كان خليعا، متهتّكا، شبّب بنساء أبيه...فهذه العلّة قد جازت كثيرا عن الناس، ومرّت عليهم صفحا "[17] (ابن رشيق، العمدة، 3/1).

6- السرقات الشعرية: آمن ابن رشيق بأن قضية السرقات الشعرية، قد أصبحت قاعدة عامة في الحياة الشعرية لعصره، لذلك لم يُعرها أهمية، واكتفى بعرض آراء العلماء وبعض أمثلتهم في السرقات.

المراجع:

- ابن رشيق، العمدة في صناعة الشعر ونقده، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت،ط5، جزءان، 1981.

- أبو فرج الأصفهاني، الأغاني، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، لبنان، مصوّرة عن دار الكتب، دت.

- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأبناء الزمان،تح: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان، ط1، 1972.

- إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب (نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري)، دار الثقافة،لبنان، ط4، 1983.

دروس في مادة: **بيبليوغرافيا النقد العربي القديم**

لفائدة طلبة السنة الأولى (**ماستر " أدب عربي قديم"**) **الفوج الثالث**

عنوان الدرس الثاني عشر: **المثل السّائر في أدب الكاتب والشاعر (557ه-637ه)**

أ. بلقاسم دكدوك

ابن الأثير: هو ضياء الدين، أبو الفتح نصر الدين، بن محمد الموصلي، المعروف بابن الأثير الكاتب. ولد سنة 557ه أو 558ه، في جزيرة "ابن عمر"*، (* بلدة فوق الموصل ، أحاط بها الماء من جميع جوانبها. ينظر: معجم البلدان، 138/2). الواقعة أقصى الشمال الشرقي من بلاد الشام. استكمل ثقافته الأدبية، ثم عمل في خدمة الدولة الأيوبية، وأقام في الموصل منذ سنة 616ه. وقد " ورد إلى بغداد مرارا في رسائل من بدر الدين لؤلؤ، صاحب الموصل"[1] (ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص136).وأهم تصانيفه كتابه " المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، الذي جمع فيه فنون الكتابة والشعر، وقد وصلت منه نسخة إلى بغداد، فتصدّى له عز الدين بن أبي الحديد، وجمع ما عليه من مآخذ، في كتاب سمّاه "الفلك الدائر على المثل السائر". ومن تصانيفه " الوشي المرقوم في حل المنظوم" و "الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور".

عُرف ابن الأثير بأنه كاتب مترسل، فكان منافسا للقاضي الفاضل، لكنه كان معتدّا بنفسه إلى حدّ الغرور.

منهج ابن الأثير النقدي: اتخذ ابن الأثير منهجا قريبا من منهج أبي هلال العسكري، في " الصناعتين"، إذ قسّم كتابه "المثل السّائر" إلى مقدمة في البيان وأدواته، ثم قسّم الكلام فيه إلى مقالين: أولهما في الصنعة اللفظية، والثاني في الصنعة المعنوية.

تحدث في **الفصل الأول** عن موضوع "علم البيان"، لأن كلمة "أدب" عنده تماثل كلمة "بيان" ويعرّف موضوعه، بقوله: "فموضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية".

وتحدث في **الفصل الثاني**، عن "آلات علم البيان وأدواته"، فأشار على الكاتب بالجمع بين الثقافات المختلفة، والتعلق بكل علم، ومناط ذلك كله "الطبع"، وقد بيّن صنوفه وآثارها على البيان، ثم تحدث عن الأدوات التي تثقفه وتجلوه، ومنها النحو، والصرف، واللغة، وأمثال العرب وأيامهم، والاطلاع على ما كتب من منظوم ومنثور، ومعرفة الأحكام السلطانية، وحفظ القرآن، والتدرّب باستعماله، وحفظ الأخبار الواردة عن النبي- صلى الله عليه وسلم-، والحديث، والسلوك به مسلك القرآن في الاستعمال، ومعرفة العروض والقوافي، وهي خاصة بالنظم. ويعقد **الفصل الثالث**، في "الحكم على المعاني"، فيبحث في المعنى الظاهر والمسؤول والمستنبط، ويرى أن القسم الثاني من الكلام الذي فيه التأويل ألطف.

و**الفصل الرابع** في "الترجيح بين المعاني"، وهو ميزان الخواطر، الذي يوزن به نقد درهمها ودينارها، بل المحكّ الذي يعلم من مقدار عيارها. وتناول فيه المعاني المستنبطة في الحقيقة والمجاز، وطرق الترجيح بينها من خلال مقاييس، تتصل بنص العبارة، والألفاظ وصلتها بالسياق. وتعرّض أيضا للمعاني، من حيث مفاهيمها العقلية، أو عدم تعارضها مع حقيقة معروفة، سواء أكانت دينية أم اجتماعية أم أخلاقية.

و**الفصل الخامس** في "جوامع الكلم"، وهو أن بعض الألفاظ من المعنى، ما لا " تتضمنه أخواتها مما يجوز أن يستعمل في مكانها" سواء أكان على الحقيقة أم المجاز. والقسم الثاني من "جوامع الكلم"، الإيجاز ، الذي يُدلّ به بالألفاظ القليلة على المعاني الكثيرة.

وتحدث في **الفصل السادس** عن " الحكمة التي هي ضالة المؤمن "، ومدارها على الإيجاز، وتزيد في سموّ معناها وسيرورتها. وجاء هذا الفصل مكمّلا لكلامه في المعاني، في الفصول السابقة.

و**الفصل السابع**، يدور حول "الحقيقة والمجاز"، وفيه يرى أن المجاز، "مهمّ كبير من مهمّات البيان، لا بل هو علم البيان بأجمعه"، وقد " ذهب قوم إلى أن الكلام كله حقيقة لا مجاز فيه، وذهب آخرون إلى أنه مجاز لا حقيقة فيه، وكلا هذين المذهبين فاسد عندي".

أمّا في **الفصل الثامن**، فقد تعرّض لشقّيّ البيان " الفصاحة والبلاغة". وقصَر الفصاحة على اللفظ وخصائصه الحسّية والمعنوية. أما البلاغة فتختص بجمال التركيب، وهي تشمل الألفاظ والمعاني.

و**الفصل التاسع**، خاص بأركان الكتابة، وفيه تعرّض إلى مسألة اللفظ مرّة أخرى.

و**الفصل العاشر**، يتعلق بطرق تعلّم الكتابة، وهو فصل تعليمي، عرض فيه تجربته الخاصة، التي تتلخص في الاعتماد على حلّ آيات القرآن والحديث وعيون الشعر.

اللفظ والمعنى:

تعرّض ابن الأثير لقضية اللفظ والمعنى، فجعل اللفظ هو الأساس، والمعنى تابعا له، وأرجع التفاوت في المعاني إلى " القُمصُ التي تُلبس من الألفاظ"[2] ((ابن الأثير، الاستدراك،ص9). ثم تحدث عن فصاحة اللفظة المفردة، وعرضها في جملة قضايا، منها:

1- وضع الألفاظ في موضعها.

2- استعمال الغريب الحسن.

3- المبتذَل من الألفاظ، وهو نوعان: (نوع تغيّر العامّة مدلوله الأصلي) واستخدامه مستكرَه قبيح،، و(نوع لم تغيّره عن وضعه)، يحوي ألفاظا فصيحة، كالسماء والأرض.

والمبتذَل من النوع الأول، يحوي الألفاظ السخيفة الضعيفة، سواء أتداولتها العامة أم الخاصة، كقول الفرزدق:

وأصبح مُبيضُّ الصّقيع كأنه على سَرَوات النِّيب قطنٌ مندَّفُ

فقوله: مندّف، من الألفاظ العامية.

السرقات الشعرية:

عرَض ابن الأثير لقضية السرقات الشعرية، فجعل تداول الشعراء للمعاني، في النّسخ، والسّلخ، والمسخ.

1- **النسخ**: ويكون في أخذ المعنى مع أكثر اللفظ، ويُسمى وقوع الحافر على الحافر، ومنه ما اختلف فيه القولان في لفظة واحدة كقول الفرزدق:

أتعدلُ أحسابا لئاما حُماتُها بأحسابنا إنّي إلى الله راجــع

وقول جرير:

أتعدلُ أحسابا لئاما حُماتُها بأحسابكم إنّي إلى الله راجع

ومنه ما تساويا فيه لفظا بلفظ، ومنه قول الفرزدق:

وغُـــــرٍّ قد نسقـــتُ مُشمّـــــــراتٍ طوالـــــــــعَ لا تُطيـــــقُ لها جوابــا

بكـــل ثنيّـــــــــةٍ وبكـــل ثغـــــــــــــرٍ غرائبـــــــهنَّ تنتســـــبُ انتســـــابــا

بلغن الشمس حين تكون شرقا ومسقطُ رأسها من حيث غابا

قال ابن الأثير: " وبذلك قال جرير من غير أن يزيد "[3] (ابن الأثير، المثل السائر،231/1). واستبعد أن يكون الفرزدق وجرير، ينطقان في بعض الأحيان من ضمير واحد، لأن " ظاهر الأمر يدل على خلافه، والباطن لا يعلمه إلا الله تعالى "[4] (ابن الأثير، المثل السائر،232/1) ، وحتى لو افترضنا " أن الخواطر تتفق في استخراج المعاني الظاهرة، فكيف تتفق الألسنة أيضا في صوغها الألفاظ؟"[5]. (ابن الأثير، المثل السائر،232/1).

2- **السّلخ**: وقسّمه ابن الأثير إلى اثني عشر ضربا، ومنه قول ابن الرومي:

الدهر يُفسد ما استطاع وأحمدُ يـــــتتـــــبّـــــع الإفســـــــاد بـــــالإصـــــــلاح

وقال: إنه أخذه من قول أبي نواس:

وكّلتَ بالدهر عينا غيرَ غافلة من جود كفّك تأسو كل ما جرحا

3- **المسخ**: وهو قلب الصورة الحسنة إلى صورة قبيحة، ويعقّب ابن الأثير بقوله: "والقسمة تقتضي أن يُقرن إليه ضدّه، وهو قلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة "[6]. (ابن الأثير، المثل السائر،290/3).

فالأول كقول أبي تمام:

فتى لا يرى أن الفريصة مقتلُ ولكن يرى أن العيوب مَقاتــل

وقول المتنبي:

يرى أن ما بان منك لضـارب بأقتـــلَ مما بان منـــك لعاتـب

" فهو إن لم يشوّه المعنى، فقد شوّه الصورة، وهذا من أرذل السرقات"[7]. (ابن الأثير، المثل السائر،290/3)

وأما الثاني، فلا يسمى سرقة، بل يسمى إصلاحا وتهذيبا، كقول أبي نواس، في أرجوزة يصف فيها اللعب بالكرة والصولجان:

حِنٌّ على حِنٍّ وإن كانوا بشر وكأنهم خبطوا عليها الإبِـــــر

وقول المتنبي:

فكأنما نُتجت قيـــاما تحتهـــــم وكأنهم وردوا على صهواتهـــا

وهذا من أدقّ السرقات، مذهبا وأحسنها صورة، ولا يأتي إلا قليلا، وهو من الضرب الأول الذي يؤخذ فيه المعنى ويُستخرج منه، ما يشبهه ولا يكون إياه.

وقد يؤخذ المعنى ويسير من اللفظ، ومنه قول البحتري:

كلّ عيد له انقضاء وكفِّـــــي كل يوم من جـــــوده في عيـــــد

أخذه من علي بن جبلة:

للعيد يوم من الأيام منتَظَر والناس في كل يوم منك في عيد

وهذا من الضرب الثالث، يقول ابن الأثير: " وليس في السرقات الشعرية أقبح من هذه السرقة، فإن الشاعر، لم يكتفِ فيها بأن يسرق المعنى حتى ينادي على نفسه أنه سرقه"[8]. (ابن الأثير، المثل السائر،244/3). فقول أبي نواس، فيه نزول وضَعف، وقول المتنبي فيه علوّ وقوّة.

وقد حصرها ابن الأثير، في موضع آخر، في خمسة أقسام:

1- أخذ اللفظ والمعنى جميعا (توارد الخواطر).

2- أخذ المعنى دون اللفظ.

3- أخذ المعنى مع بعض اللفظ، وخلطه بألفاظ أخرى.

4- أخذ بعض المعنى وبعض اللفظ.

5- أخذ بعض المعاني، والإتيان بألفاظ جديدة.

وجعل الثاني، وهو " أخذ المعنى دون اللفظ" عشرة أنواع، أغربها وأحسنها نوع سمّاه " شبكة المعاني " لارتباط المعاني فيه، بعضها ببعض، على خفاء في الارتباط، ومن أمثلته، قول أبي تمام:

رعته الفيافي بعدما كان حقبة رعاها وماءُ الروضِ ينهل ساكبُهْ

وقول البحتري:

شيخان قد ثقُل السلاح عليهما وعداهما رأي السميع المبصر

ركبا القنا من بعد ما حملا القنا في عسكرٍ متحاملٍ في عسكر

فأبو تمام وصف الجمل، بأنه بعد أن كان يرعى منابت الأرض، رعته الأرض فهزُل، من كثرة السير. والبحتري يريد أنهما كانا يحملان الرمح، فلما كبرا حملتهما العصا.

فمَدار الأمر، هو الأخذ المتقن، لأن السبق إلى معنى من المعاني، لا يمثل إلا حقيقة التقدم في الزمن، ولو تقدم المتأخرون، لسبقوا إلى المعاني كما سبق الأوائل.

طبيعة ابن الأثير النقدية: يُعدّ ابن الأثير ناقدا هجوميا، حتى لا يكاد يسلم من تهكّمه وغمزه أحد من السابقين، كالأصمعي، وأبي عبيدة، لقولهما في بشار بن برد، إنه أشعر المحدثين بقوله: "وهم عندي معذورون لأنهم ما وقفوا على معاني أبي تمام، ولا على معاني أبي الطيب، ولا وقفوا على ديباجة البحتري "[9]. (ابن الأثير، المثل السائر،273/3) وهاجم ابنَ جني في شرحه لديوان المتنبي، وتحامل على المعري، لقوله: ليس في شعر أبي الطيب، لفظة يمكن أن يقوم عنها ما هو في معناها، فقال: " ولكن الهوى كما يقال أعمى، وكان أبو العلاء أعمى العين خلقة، وأعماها عصبية، فاجتمع له العمى من جهتين"[10]. (ابن الأثير، المثل السائر،411/1). وهاجم-كذلك- شُرّاح حماسة أبي تمام، لإهمالهم الجانب الأدبي فيها، وأثنى على أبي تمام، بأنه كان في اختياره " عارفا بأسرار الألفاظ والمعاني"، ولكنه انتقد "الحماسة" وخاصة في باب الهجاء، وفي استعمال بعض الألفاظ.

و**خلاصة القول**: إن ابن الأثير، عُرف بقوة شخصيته، وجرأته في النقد، وطرح آرائه في شيء من حدّة الطبع، أكان ذلك في حديثه عن الشعر، أم في تعليقه على الأشخاص. وبأنه كان من أنصار المعنى ومن أكثر النقاد إلحاحا عليه، وربما كان أوضحهم استعمالا للطريقة الإحصائية في النقد وأشدّهم جرأة في النقد التطبيقي، لا على البيت المفرد، بل على القصيدة كاملة.

المراجع:

- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 4 أجزاء، تح: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر، مصر، (1962-1959).

- ابن الأثير،الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان المسماة بالمآخذ الكندية من المعاني الطائية، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط1، دت.
- ابن الفوطي، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تح: مهدي النجم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002.

دروس في مادة: **بيبليوغرافيا النقد العربي القديم**

لفائدة طلبة السنة الأولى (**ماستر " أدب عربي قديم"**) **الفوج الثالث**

عنوان الدرس السابع: **الموازنة بين الطائيين للآمدي (- 371ه)**

أ. بلقاسم دكدوك

الآمدي: هو أبو القاسم الحسن بن بشر، وينسب إلى مدينة (آمد)، "وهي أعظم مدن ديار بكر، وأجلها قدرا، وأشهرها ذكرا"[1] (ياقوت الحموي، معجم البلدان، 56/1)، وقد عاش في القرن الرابع للهجرة (ق4ه)، عرف بثقافته النقدية، وذوقه النقدي الرفيع، مما جعله يحتل مكانة مرموقة في النقد الأدبي، وفي النقد، كتب الآمدي أكثر مؤلفاته، وعلى رأسها كتاب " الموازنة"، وقد ذكر منها" ياقوت الحموي": (المؤتلف والمختلف) في أسماء الشعراء، وكتاب (معاني البحتري)، في أسماء الشعراء، وكتاب (معاني شعر البحتري)، وكتاب (الرد على ابن عمار فيما خطأ فيه أبا تمام)، وكتاب (ما في عيار الشعر لابن طباطبا من خطأ)، و كتاب (تبيين غلط قدامة في نقد الشعر)، وكتاب (تفضيل شعر امرئ القيس على الجاهليين)، ولم يصلنا من هذه الكتب سوى الكتابين الأول(الموازنة) والثاني (المؤتلف والمختلف).

وضع الآمدي كتاب (الموازنة) في إطار الخصومة، التي دارت حول شعر أبي تمام، وقد صرح أنه أخذ على نفسه بدراسة شعر أبي تمام والبحتري، منذ عهد مبكر من حياته، فشرع ينظر في شعريهما ويختار جيديهما ويلتقط محاسنهما، ويتصفح هذا الشعر على مر الأوقات، منذ سنة 317ه، حتى سنة 371ه (تاريخ وفاته)، وهي فترة امتدت على مدار عمره، اطلع فيها على خفايا شعريهما ومزاياه، وأحاط بخصائصه، وقد أخبرنا الآمدي بذلك في مقدمة كتابه، بقوله: " هذا ما حثثت على تقديمه من الموازنة بين أبي تمام، حبيب بن أوس الطائي، وأبي عبادة الوليد بن عبيد الله، البحتري في شعريهما"[2] (الآمدي، الموازنة، 5/1).

يتوزع كتاب " الموازنة " على أجزاء مفردة حسب الموضوعات، فلقد أورد:

- المحاجّة بين أنصار أبي تمام وأنصار البحتري من خلال الصريح بينهما.

- مساوئ الشاعرين.

- سرقات أبي تمام وإحالاته وغلطه وساقط شعره.

- سرقات البحتري من أبي تمام وما وقع من غلط في بعض معانيه.

- الموازنة بين الشاعرين.

وقد صرح الآمدي أنه سيفرد بابا لما وقع في شعر الطائيين من التشبيه، وبابا للأمثال، ثم يتبع ذلك بالاختيار المجرد منم شعريهما، ويجعله مؤلَّفا على حروف المعجم، ليقرب متناوله، ويسهل حفظه[3] (الآمدي، الموازنة،54/1).

إلا إن بابي التشبيه والأمثال ثم الاختيار المجرد من شعرهما، لم تصل إلينا.

منهج الآمدي في كتابه " الموازنة ":

يعد كتاب " الموازنة " أول محاولة جادة في الموازنة بين شاعرين كبيرين، ذلك لأنه " ارتفع عن سذاجة النقد القائم على المفاضلة بوحي من الطبيعة وحدها دون تعليل واضح، فكان موازنة مدروسة مؤيدة بالتفصيلات التي تلم بالمعاني والألفاظ والموضوعات الشعرية بفروعها المختلفة"[4].(إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص157).

تبدو منهجية الآمدي الدقيقة، في رجوعه إلى أهل الاختصاص، فيما دق عليه من معان، ففيما يتصل بالخيل وأسمائها وطبائعها، يرجع إلى كتاب " الخيل " لأبي عبيدة. وفي باب " الرياح وأسمائها" يرجع إلى كتاب " الأنواء" لأبي حنيفة الدينوري، وفي الغريب من المفردات، يرجع إلى كتاب " الغريب المصنف"لأبي عبيد القاسم"[5]. (الآمدي، الموازنة، 235/1،456،286).

كان الآمدي يدرك مؤهلاته النقدية، التي جعلته يتقن صناعته، إذ يقول: " وبعد فإني أدلك على ما ينتهي بك إلى البصيرة والعلم بأمر نفسك، في معرفتك بهذه الصناعة أو الجهل بها، وهو أن تنظر ما أجمع عليه الأئمة في علم الشعر، من تفضيل بعض الشعراء على بعض، فإن عرفت ذلك فقد علمت، وإن لم تعرفها فقد جهلت"[6]. (الآمدي، الموازنة،394/1-396).

وكان -إلى جانب ذلك- صاحب ذوق وذكاء، يهتدي إلى جيد الشعر، ويتعرف إلى مواطنه، بحيث نال كتابه " الموازنة" منزلة في تاريخ النقد العربي، " بما اجتمع له من خصائص، لا بما حققه من نتائج"7.(إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب،ص157).

قام الآمدي بجمع المصادر، والروايات، التي تناولت الطائيين وشعرهما، ولم يكتف بالإشارة السريعة إليها، بل كان يذكر مؤلفيها، ويحدد الباب الذي أخذ عنه من الكتاب،ففي بيت لأبي تمام، يقول الآمدي: " وقد عاب أبو العباس، عبد الله بن المعتز، بعض الأبيات في كتاب (البديع) جاء بها في قبح التجنيس"[8].(الآمدي، الموازنة،269/1-286). ثم يحقق هذه النصوص، فيوثقها، إن توافرت الأدلة على صحتها، أو يبدي شكه فيها إن أعوزها الدليل، ففي بيت لبعض شعراء بني أسد، يقول الآمدي: " وظننته مصنوعا حتى وجدت عبد الله بن المعتز ذكر.. عجز هذا البيت للكميت بن زيد"[9].(الآمدي، الموازنة،74/1). وكان يعود-أيضا- في تحقيق شعر الطائيين إلى مختلف النسخ من ديوانيهما، مع مقارنة هذه النسخ بعضها ببعض. وبعد أن يصحح النصوص ويوثقها، يلجأ إلى الموازنة، فيعرض مذهب أصحاب كل شاعر، وحججهم

في تفضيله وعيب الآخر وتخريجه، فيقول: "فإذا كانت -أدام الله سلامتك- ممن يفضل سهل الكلام وقريبه، ويؤثر صحة السبك، وحسن العبارة، وحلو اللفظ، وكثرة الماء والرونق.فالبحتري أشعر عندك ضرورة، وإن كنت تميل إلى الصفة أشعر عندك ضرورة. وإن كنت تميل إلى الصفة والمعاني الغامضة التي تستخرج بالغوص والفكرة، ولا تلوي على ما سوى ذلك، فأبو تمام عندك أشعر لا محالة"[10]

(الآمدي، الموازنة،7/1).

ولا يخفى من هذا العرض، ميل الآمدي إلى البحتري، ولكنه يحاول أن يقنعنا بحياديته ووقوفه موقفا وسطا بين الشاعرين، فيقول: "أما أنا فلست أفصح بتفضيل أحدهما على الآخر، ولكني أقارن بين قصيدتين من شعرهما، إذا اتفقتا في الوزن والقافية والإعراب، وبين معنى ومعنى، فأقول أيهما أشعر في تلك القصيدة، وفي ذلك المعنى، ثم احكم أنت حينئذ على جملة ما لكل واحد منهما، إذا أحطت علما بالجيد والرديء"[11].(الآمدي، الموازنة،7/1).

الأركان النقدية في كتاب الموازنة: يقوم كتاب "الموازنة" على ثلاثة أركان هي: الكشف عن السرقات، والقراءة الدقيقة، والموازنة.

ويمكن إجمال عناصر الموازنة، في النقاط الآتية:

1- أخذ معنيين في موضوعين متشابهين.

2- تبيان الجيد والرديء، مع إيراد العلة.

3- تبيان الجيد والرديء، دون إيراد العلة، لأن بعض الجودة والرداءة لا يعلل.

4-إصدار الحكم بأن هذا أشعر من ذاك في هذا المعنى، دون إطلاق الحكم النهائي العام وهو "أيهما أشعر على الإطلاق"، وكان الآمدي يؤثر -لو استطاع- أن يوازن بين البيتين أو القطعتين، إذا اتفقتا في الوزن والقاغية وحركة الروي. ولكن ليس كل شعرين اتفقا هذا الاتفاق، يدوران حول معنى واحد، فالاتفاق في المعنى هو المنطقة الصحيحة للموازنة[12].
(ينظر:إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص18 و181).

فالآمدي يحاول أن ينقد نقدا موضوعيا، قائما على الموازنة بين عملين متشابهين للشاعرين، ولكنه يقر بتأثير العامل النفسي في الحكم،وبأنه سيعمل جاهدا على ضبط النفس وترك الهوى، بقوله: " وبالله أستعين على مجاهدة النفس، ومخالفة الهوى، وترك التحامل، فإنه جل اسمه، حسبي ونعم الوكيل"[13]. (الآمدي، الموازنة،7/1).

وصفوة القول: إن الآمدي اتبع في موازنته منهجا يقوم على الأسس الآتية:

- لا يرى الناقد من الصواب أن يطلق على واحد منهما، إنه أشعر من صاحبه على الإطلاق، ولكنه يرى أن يوازن بين معنى ومعنى. وأن يترك الحكم على الشاعر للقارئ، باستخلاصه من الأحكام الجزئية المبنية على الشواهد.

- ينبغي أن يكون الحكم في التفضيل أساسه الذوق المرهف، الذي جمع الدربة إلى الطبع، لا التعصب لأحد الشاعرين، فإنه لن ينتفع بالنظر إلا من يحسن أن يتأمل، ومن إذا تأمل علم، ومن إذا علم أنصف[14].(الآمدي، الموازنة،517/1).

- أن تراجع النصوص ليتأكد الناقد من صحتها في ذاتها، وصحة نسبتها إلى ذاتها[15]. (الآمدي، الموازنة،517/1).

- أن يعود الناقد إلى الكتب التي وضعت قبله، وعالجت الموضوع الذي يدرسه، لا ليقلد السابقين، ولكن لينتفع بتوجيهاتهم، ويبين ما في آرائهم من حق أو زيف، وليكون حكما عادلا بين أصحاب هذه الآراء.

- أن تكون الرغبة في الإنصاف هي ما يسيطر على الناقد، ولذا يجب أن تكون النزاهة رائد من يوازن بين الشعراء، لا الهوى.

- ألا يخفي الكاتب عيوب من يوازن بينهما، وأخطاءهما، فباب الأخطاء والعيوب يشغل قدرا كبيرا من كتاب الموازنة[16] . (الآمدي، الموازنة، 23-167).

وهذا منهج علمي في الموازنة لا يزال صحيحا، يتبع في كل عصر، بما في ذلك عصرنا نحن.

المراجع:

- الآمدي، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: السيد أحمد صقر، ط3، دار المعارف، مصر، 1976.

- ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار بيروت، لبنان، 1980، 5 مجلدات.

- إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب (نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري)، دار الثقافة،لبنان، ط4، 1983.

كما يمكن الاستفادة من كل كتب النقد العربي القديم المتاحة.

دروس في مادة: **بيبليوغرافيا النقد العربي القديم**

لفائدة طلبة السنة الأولى (**ماستر " أدب عربي قديم"**) **الفوج الثالث**

عنوان الدرس الثامن: **الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي الجرجاني 322ه-392ه)**

أ. بلقاسم دكدوك

القاضي الجرجاني: هو علي بن عبد العزيز بن الحسن، بن علي بن إسماعيل الجرجاني، وينسب إلى جرجان، البلدة التي خرّجت الكثير من العلماء. ولا تحدد الروايات تاريخ مولده. طوّف في نيسابور وبغداد، والتحق بخدمة الصاحب بن عباد، وصار قاضي جرجان، ثم كبير القضاة في بلدة الرّي. وله شعر في الغزل وشكوى الزمان.

اعتزل الحياة في أواخر حياته، ومات بالريّ، سنة 392ه، وحمل تابوته إلى جرجان، حيث دفن بها[1] (ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان،119/2).

وفي خضم الحملة النقدية على المتنبي، وضع كتابه " الوساطة بين المتنبي وخصومه"، فضلا عن اطلاعه على شرح ابن جنّي لديوان المتنبي. ويرجح إحسان عباس أن الجرجاني، وضع كتابه بعد وفاة الصاحب بن عباد، بعد سنة 385ه، وكان هدفه في كتاب" الوساطة" التوفيق بين الطرفين المتخاصمين حول المتنبي، وهو يذكر ذلك في مقدمة كتابه، عندما وجد ناقدي المتنبيى فريقين " مطنب في تقريظه، منقطع إليه بجملته، منحط في هواه بلسانه وقلبه، يلتقي مناقبه إذا ذكرت بالتعظيم، ويشيع محاسنه إذا حكيت بالتفخيم،ويعجب ويعيد، ويكرر ويميل على من عابه بالزراية والتقصير، ويتناول من ينقصه بالاستحقار والتجهيل.. وعائب يروم إزالته عن رتبته، فلم يسلم له فضله، ويحاول حطه من منزلة بوّأه إياها أدبه، فهو يجتهد في إخفاء فضائله وإظهار معايبه، وتتبع سقطاته، وإذاعة غفلاته"[2] (القاضي الجرجاني، الوساطة،ص3)

ويرى الجرجاني أن الفريقين على خطأ، لأن فضل المتنبي ظاهر، ولكن له أخطاؤه، وينطلق الجرجاني في وساطته، من مبدأ "أي الشعراء لم يغلط؟"، وقد أفاد من جميع الآراء والنظرات النقدية السابقة، معتمدا على مبدأ **المقايسة**، في التوفيق بين الفريقين، فيقيس العيوب والحسنات على ما كان عند الشعراء السابقين، دون أن يناقش مآخذ الخصوم على المتنبي، فهو يسلّم بأكثر ما قالوه ويرد عليهم بأن كبار الشعراء وقعوا فيما وقع فيه المتنبي من أخطاء. ولكن " ليس من شرائط النصفة أن تنعى على أبي الطيب بيتا شذّ، وكلمة ندرت، وقصيدة لم يسعفه فيها طبعه، ولفظة قصرت عنها عنايته، وتنسى محاسنه وقد ملأت الأسماع، وروائعه، وقد بُهرت. ولا من العدل أن تؤخره الهفوة المنفردة، ولا تقدمه الفضائل

المجتمعة، وأن تحطّه الزلة العابرة، ولا تنفعه المناقب الباهرة"[3](القاضي الجرجاني، الوساطة،ص100-101).

إن الجرجاني يحاول-بذلك- أن يستدرج الخصوم للاعتراف بحسنات المتنبي ومناقبه الأدبية، وقد استيقظت ضمائرهم، وذلك " لإقرار الحق، تكافؤا كانت النتيجة، أم رجحانا للحسنات، أم رجحانا للسيئات، لا فرق، مادمنا قد وصلنا إلى أن نعترف بكفتي الميزان، قائمتين على نحو من التقارب، دون انتفاء إحداهما"[4] (إحسان عباس،تاريخ النقد الأدبي عند العرب،ص316).. ومن أجل ذلك أورد مختارات من جيد شعره وحِكمه، ثم نهض إلى السرقات الشعرية، التي اتهمه بها الخصوم، فناقشها في مساحة كبيرة من كتابه، تمتد من صفحة 183 إلى411.

ونرى الجرجاني-أيضا- يتناول مآخذ الخصوم على المتنبي، فيناقشها، بالرد على بعضها والتسليم ببعضها الآخر، وهو يقسم الخصوم إلى فئتين: نحويين لا علم لهم باللغة، ولغويين لا علم لهم بالنحو. ويختم الجرجاني كتابه بمناقشة الخصوم في مآخذهم على قرابة ثلاثين بيتا للمتنبي، فيقول: "فأما كتابنا هذا فقد وفيناه حقه، وبلغنا به نهايته"[5] (الجرجاني، الوساطة،ص479).

وخلاصة رأيه في شعر المتنبي " إننا إذا توخينا العدل، وآثرنا الإنصاف، قسّمنا شعره، فجعلناه في الصدر الأول تابعا لأبي تمام، وفيما بعده واسطة بينه وبين مسلم"[6] (الجرجاني، الوساطة،ص50).

المقايسة في نقد الجرجاني:

إذا كانت "الموازنة" هي المنهج النقدي عند الآمدي، فإن " المقايسة" هي منهج الجرجاني، فالناقد الذي يتحرى العدل والإنصاف، عليه قبل أن يسجل عيوب الشاعر أو حسناته، أن يقيسه على ما كان في تاريخ الشعر والشعراء، فلا يستهجن خطأه في اللفظ، لأنه قلما تجد ةشاعرا سلم من الحطأ، ولا يستنكر خطأه في المعنى، فكم عدّد العلماء من صنوف هذه الخطأ في شعر الأقدمين، ولا يسقطه بسبب التفاوت في شعره، ولينظر إلى أكابر الشعراء، مثل أبي نواس وأبي تمام، وليحكم، هل خلا شعرهم من تفاوت؟[7]. (الجرجاني، الوساطة،ص55-81). ويرى أنه إذا كان يؤخذ على المتنبي والمحدثين، أغلاط في النحو والمعاني، فقد وقع القدماء في مثلها، فامرؤ القيس سكّن " أشربْ" في قوله:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

ولا سبب يدعو لتسكينها.

عيوب المقايسة عند الجرجاني:

إذا كانت المقايسة عند الجرجاني، تهدف إلى التخفيف من أغلاط المتنبي، واستنزال خصومه عن تطرّفهم، فإنها، كما يذهب إلى ذلك إحسان عباس " تنطوي على مزالق وأخطار، منها

التعميم: فإن امرأ القيس إذا قال: "فاليوم أشربْ" -بتسكين الباء- لم يكن قوله في زمنه ليُعدّ خطأ، وإنما هو خطأ بنسبة ما اقتضاه وضع قواعد النحو"[8] (إحسان عباس،تاريخ النقد الأدبي عند العرب،ص318).

ومن ثم فإن المقايسة لم تُجدِ نفعا، إذ أقرّ الجرجاني' في نهاية المطاف، بعيوب شعر المتنبي من غلط ولحن واختلال، وإحالة وتعسف، وغثاثة وركاكة، وإفراط في الاستعارة، فهي إذا تجاوزت الحد المطلوب، فقدت قيمتها، وقد فطن الجرجاني نفسه إلى ذلك، عندما قال: "والشعر لا يُحبَّب إلى النفوس بالنظر والمحاجّة، ولا يُجلى في الصدور بالجدال والمقايسة، وإنما يعطفها عليه القبول والطّلاوة، ويريه منها الرونق والحلاوة، وقد يكون الشيء متقنا، محكما، ولا يكون حلوا مقبولا، ويكون وثيقا، وإن لم يكن لطيفا رشيقا"[9] (الجرجاني، الوساطة،ص100). ويكرر الجرجاني ذلك في موضع آخر من كتابه، فيقول: "وأنت ترى الصورة تستكمل شرائط الحسن، وتستوفي أوصاف الكمال، وتذهب في الأنفس كل مذهب، وتقف من التمام بكل طريق، ثم تجد أخرى دونها'ى في انتظام المحاسن والتئام الخلقة، وتناصف الأجزاء، وتقابل الأقسام، وهي أحظى بالحلاوة وأدنى إلى القبول، وأعلق بالنفس، وأسرع ممازحة للقلب ثم لا تعلم -وإن قايستَ واعتبرتَ ونظرتَ وفكّرتَ- لهذه المزية سببا، ولما خصّت به مقتضيا"[10] (الجرجاني، الوساطة،ص412)

وللجرجاني مواقف من بعض القضايا النقدية، المطروحة، في زمانه، نجملها في العناصر الآتية:

- العلاقة بين الدين والشعر

- النقاد ومراتبهم (الناقد البصير)

- عمود الشعر

- القديم والمحدث

- السرقات الشعرية

وقد تراوحت آراؤه، حول هذه القضايا، بين تأييد تصورات وآراء الكثير من النقاد، كما استفرد ببعض الرؤى،على الرغم من بعض المزالق، التي وقع فيها، كقياس المتنبي على الجاهليين تارة، وعلى أبي نواس تارة أخرى، فيما يتعلق بقضية: العلاقة بين الدين والشعر.

المراجع:

- القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح: أبو الفضل إبراهيم والبجاوي،دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط2، 1951.

- ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار بيروت، لبنان، 1980، 5 مجلدات.

- إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب (نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري)، دار الثقافة،لبنان، ط4، 1983.

كما يمكن الاستفادة من كل كتب النقد العربي القديم المتاحة.

ملحوظة: للاستزادة من المعلومات المتعلقة بالقضايا النقدية، التي اهتم بها القاضي الجرجاني،-وهي الواردة في آخر الدرس- يمكن العودة إلى كتاب إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب" المشار إليه في قائمة المراجع.